REVUE
DROIT & SOCIETE
مجلة
القانون و المجتمع
دورية علمية محكمة تعنى با لدراسات و الأبحاث في المجال القانوني و الاجتماعي و الاقتصادي.
PERIODIQUE SCIENTIFIQUE A COMITE DE LECTURE, CONSACRE A LA PUBLICATION D'ETUDES
ET DE RECHERCHES DANS LES DOMAINES JURIDIQUE, ECONOMIQUE ET SOCIALE

الأحزاب المغربية وسؤال الثقة السياسية

MOROCCAN POLITICAL PARTIES AND THE ISSUE OF POLITICAL TRUST

DOI : 10.5281/zenodo.7387390

جيلة حديدي
باحثة بسلك الدكتوراه
جامعة محمد الأول– وجدة، المغرب

Jila HADIDI
PhD Student
Mohamed first University, Oujda - Morocco

CC BY

الأحزاب المغربية وسؤال الثقة السياسية

مجلة القانون و المجتمع
العدد السابع / اكتوبر 2022

جيلة حديدي
باحثة بسلك الدكتوراه
جامعة محمد الأول- وجدة ، المغرب

الملخـص:

تلعب الأحزاب السياسية في الأنظمة السياسية الحديثة دورا أساسيا في تنمية الثقة السياسية بين الدولة والأفراد من خلال تبادل الحوار الديمقراطي بينهما، بشأن القضايا المصيرية التي تهم المجتمع، وإدراج هموم الجماهير ومطالبهم في رسم السياسات العامة، إضافة إلى حشد هؤلاء الجماهير وراء رؤية حداثية مختلفة للمجتمع، فهي بذلك تقيم علاقات مباشرة مع المواطنين، داخليا عبر هياكلها التنظيمية ومؤتمراتها، وخارجيا عبر العلاقات التي تربطها بالهيئة الناخبة.

وبقراءتنا للظاهرة الحزبية بالعالم الثالث نجد أن وجودها قد ارتبط بالدرجة الأولى بسياق التحرير من الاستعمار الغربي، الذي انتقل بعد الاستقلال إلى تحولها إما إلى أداة حزبية مهيمنة على الشأن العام

ردمد : 8152 – 2737
معهد الدراسات الاجتماعية و الاعلامية

،خصوصا بعد تبني نظام الحزب الوحيد، أو أن يتم إقصاء دورها وجعلها مجرد أداة سياسية لتأثيث المشهد السياسي، وبالتالي إضفاء الشرعية عليه.

وفي هذا الاطار فقد شكلت الأحزاب السياسية المغربية منذ ولادتها تنظيمات سياسية، ساهمت في تشكل النسق السياسي المغربي، من خلال إغنائه بسبل البحث عن مسار حقيقة المنهج الديمقراطي في بناء السلطة وتوطيدها. فإذا كان ظهورها قد ارتبط في بداية تشكل الظاهرة الحزبية بضرورة تمثيل المواطن المغربي والتعبير عن طموحه في التحرر من الاستعمار، فإنها اليوم وفي سياق مجموعة من المتغيرات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، التي يشهدها المجتمع المغربي، فقد أصبحت مجرد هياكل سياسية تقر من خلال أدبياتها على أنها المدافع الحقيقي عن الشعب، لكن هذا الدفاع لا يمكن أن يكون إلا من داخل المؤسسات التمثيلية.

الكلمات المفتاحية: *الثقة، الاحزاب السياسية، الأنظمة السياسية الحديثة، المؤسسات التمثيلية، الثقة السياسية، التحولات السياسية و الاجتماعية والبيئية*

MOROCCAN POLITICAL PARTIES AND THE ISSUE OF POLITICAL TRUST

Jila HADIDI
PhD Student
Mohamed first University, Oujda - Morocco

Abstract

In modern political systems, political parties play a fundamental role in the development of political trust between the state and individuals through the exchange of democratic dialogue between them on the crucial issues of society, including the concerns and demands of the masses in the development of public policies, in addition to the mobilisation of these masses behind a different modern vision of society. Thus, it establishes direct relations with citizens, internally through its organisational structures and conferences, and externally through its relations with the electorate.

In our reading of the party phenomenon in the Third World, we note that its existence is mainly linked to the context of liberation from Western colonialism, which evolved after independence to transform it either into a partisan tool dominating public affairs, especially after the adoption of the one-party system, or its role was excluded and it was turned into a mere political tool to furnish the political scene, thus legitimising it.

In this context, the Moroccan political parties, from their birth, have constituted political organisations that have contributed to the formation of the Moroccan political system, enriching it with the means of searching for the true path of the democratic approach in the construction and consolidation of power. If its appearance was linked, at the beginning of the formation of the party phenomenon, to the need to represent the Moroccan citizen and to express his aspiration for liberation from colonialism, today, in the context of a set of

political, economic, social and cultural mutations that Moroccan society is undergoing, it has become simple political structures approved through the Moroccan Parliament.

***Keywords** : Trust, political parties, modern political systems, representative institutions, political trust, political, social and environmental transformations.*

مقدمة:

تعد الاحزاب السياسية من أهم ملامح الديمقراطية في النظرية السياسية الحديثة، وذلك باعتبارها ممثلة لإرادة الشعوب، وهي تلك المدارس التي يتدرب فيها المواطن على ممارسة حقوقه وأداء واجباته بأسلوب ديمقراطي، واشاعة مبادئ الديمقراطية في حياة المجتمع ، ونشر الوعي السياسي بين الناس، فالأحزاب السياسية تحتاج في أي نظام سياسي الى وجود بيئة ديمقراطية، تقوم على ترسيخ دولة المؤسسات وضمان الحريات والحقوق الأساسية للأفراد.

وبما أن الأحزاب السياسية في الأنظمة السياسية الحديثة تلعب دورا مهما في تنمية الثقة السياسية بين الدولة والمواطنين من خلال تبادل الحوار الديمقراطي بينهما، بشأن القضايا المصيرية التي تهم المجتمع، وإدراج هموم الجماهير في رسم السياسات العامة، إضافة إلى حشد المواطنين وراء رؤية مختلفة للمجتمع، فهي بذلك تقيم علاقات مباشرة مع المواطنين: داخلية عبر هياكلها التنظيمية ومؤتمراتها، وخارجية عبر العلاقات التي تربطها بالهيئة الناخبة.

وبقراءتنا للظاهرة الحزبية بالمغرب والتي ارتبط ظهورها بالنضال من أجل الاستقلال من الاستعمار الفرنسي والاسباني، قبل أن تنتقل بعد ذلك مع الاستقلال الي الارتباط بالسياق السياسي الحديث عبر محاولة المطالبة بتحقيق المنهجية الديمقراطية في العمل السياسي، نجد أنها قد تأثرت بمجموعة من الخصائص والميزات التي طبعت الحياة السياسية المغربية، ذلك أن عملية التحديث السياسي التي تبناها المغرب والتي اتسمت بالازدواجية بين خاصيتي التقليدانية والحداثة في تسيير الشأن السياسي، قد اعتبر أحد المداخل الرئيسية التي حددت علاقة الدولة بالمجتمع المغربي. فإلى أي حد استطاعت الأحزاب السياسية المغربية أن تكون صلة وصل حقيقية بين الدولة والمواطنين، مما سيساهم في تقوية قدرة المجتمع على مراكمة ثقافة المشاركة الديمقراطية وظهور قيم المواطنة الحقة والحس المشترك بين كافة المغاربة؟.

وإذا كانت الأحزاب المغربية منذ تسعينات القرن الماضي تراجع دورها وانكمش داخل المجتمع أمام تنامي وبروز تنظيمات مجتمعية جديدة، تنمو وتتطور لتحل محل السياسي في إطار عالمي جديد تحكمه العولمة وتطور تكنولوجيات المعلومات والاتصال. فإنها مع أحداث الربيع العربي سنة 2011، وما تلاها بعد ذلك من أحداث خاصة بعد السابع من أكتوبر2016 من انزياح عن الخط الديمقراطي والذي أدى إلى

تصاعد الاحتجاجات الاجتماعية، فإلى أي مدى تمكنت الأحزاب المغربية من عقلنة المشهد الحزبي واصلاح هياكلها الداخلية وضبط بنية اشتغالها بما يعزز مكانتها في تحقيق التوازن السياسي؟

ذلك على أن الإنهيار على مستوى الرهانات السياسية للأحزاب وتنامي ظاهرة العزوف السياسي، أصبح يفرض بقوة البحث حول مدى فاعلية المقتضيات القانونية والدستورية في تأهيل العمل الحزبي خاصة بعد جائحة كورونا وكيفية المساهمة في صنع قرارات سياسية لمواجهتها، حيث أعتبر الكثيرين أن حالة الموت السياسي الذي يمس كيان هذه المؤسسات هو ماطرح العديد من الأسئلة حول واقع الفعل الحزبي المغربي ومدى جاهزيته في التعبير عن الفعل السياسي القويم والذي يروم إلى المساهمة في تحقيق طموحات وتطلعات المواطنين.

إن الباحث في الحياة السياسية يرى بأن هذه الأحزاب بقدر ما أصبحت مسؤولياتها كبيرة ومعقدة جدا في تحقيق مستوى ثقة عال في ممارستها، بقدر ما ابتعدت عضويا وتنظيميا عن هذه المسؤولية وعن المسار ديمقراطي.

وهكذا فقد أصبحت أزمة الثقة السياسية، محط تساؤلات العديد من الباحثين والمهتمين بالشأن السياسي في تحديد أسباب وجودها، والبحث عن السبل الكفيلة بالحد منها، ومنه النهوض بالعمل الحزبي بما يضمن تقوية أدواره ووظائفه السياسية، وبما يعزز ثقة المواطن في العمل السياسي وفي المؤسسات السياسية.

الاشكالية:

إلى أي حد يمكن الحديث عن وجود أحزاب سياسية قوية بالمغرب وتحظى بثقة عالية لدى المغاربة، خاصة في ظل التحولات السياسية، الاجتماعية والبيئية الحالية والتي تتطلب أحزابا في مستوى تطلعات الجماهير وطموحاتها؟

الفرضيات:

- الأحزاب المغربية تعاني ضعف وهشاشة على مستوى هياكلها بالتنظيمية وعلى مستوى بنية اشتغالها، مما ساهم في تدني في مستوى مردودية عملها السياسي.
- الأحزاب المغربية هي أحزاب مصالح، الشيء الذي أدى إلى غياب وضوحها الايديولوجي والسياسي
- الأحزاب المغربية هي أحزاب محكومة ولا زالت تعاني من أطروحتي الانقسامية والشيخ والمريد.

للإجابة على هذه الاشكالية وجب وضع التصميم التالي:

الفقرة الأولى: الاطار المفاهيمي للثقة/ الثقة السياسية

الفقرة الثانية: محددات مستوى الثقة السياسية للأحزاب بالمغرب

الفقرة الثالثة: دلالات أزمة الثقة السياسية للأحزاب المغربية

الفقرة الأولى: الإطار المفاهيمي لمفهوم الثقة السياسية.

يعتبر مفهوم الثقة السياسية من المفاهيم التي ارتبطت بما يشهد العالم من أزمات سياسية، اجتماعية، واقتصادية، هذه الأزمات التي أصبحت محددا أساسيا في علاقات الأفراد بأنظمتهم، أو بين أفراد المجتمع في ما بينهم، الشيء الذي أفرز لنا مفاهيم جديدة لتحديد مستوى هذه العلاقات السياسية ومن بينهما مفهوم الثقة السياسية.

وتعاني الدراسات العربية من ندرة على مستوى البحث والدراسة لمفهوم الثقة السياسية، حيث تطرقت أغلب هذه الدراسات إلى الثقة السيكولوجية والشخصية مرورا بالثقة الاجتماعية وعلاقتها برأس المال الاجتماعي، دون التطرق إلى مفهوم الثقة السياسية. لكن مع تطور العلوم السياسية في العالم العربي أصبح لزاما على دارسي هذه العلوم خاصة المتخصصين منهم في مجال النظم السياسية، التطرق إلى مفهوم وأبعاد الثقة السياسية بين المواطن والمؤسسات السياسية (الحكومة، البرلمان، الأحزاب...)، والتعرف على كيفية بنائها وأسباب انخفاض مستواها في بعض الأنظمة.

أولا: مفهوم الثقة / الثقة السياسية

في محاولتنا لوضع تعريف شامل لمفهوم الثقة السياسية، لابد من الانطلاق من العام إلى الخاص، لذلك سنقوم بتحديد مفهوم الثقة كمفهوم شامل أولا، ثم تحديد مفهوم الثقة السياسية كمفهوم خاص ثانيا.

1- الثقة: يمكن تعريفها انطلاقا من مجموعة من المصادر التي حاولت إعطاءها تعريفا خاصا بها، نجد قاموس rober le grand تناول مفهوم الثقة على أنها أمل و رجاء ثابت، وراسخ ضمان و أمان، يمنح للشخص الموثوق به أو الشيء، سواء كان مؤسسة أو منتوج أو نظام اجتماعي[1].

تعد الثقة الأساس لجميع العلاقات الإنسانية والتفاعل المؤسسي، فالثقة تعتبر وسيلة فعالة لخفض تكاليف المعاملات سواء في العلاقات الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية، بحيث يكون الشخص أو المجموعة أو المؤسسة المتاحة للثقة محررة من القلق، والحاجة لمراقبة سلوك الطرف الآخر[2]. ونجد للثقة كوكبة من المرادفات: التعاطف، التبادل، المدنية، الاحترام، التضامن، التسامح[3]. كما أيضا يمكن أن يكون موضوع الثقة نظام اجتماعي عام، مؤسسة، نظام تقني، منظمة، منتوج، إله، وحتى الثقة في الذات[4].

[1] - sylvie riland, la qualité au XXL siècle vers le management de la confidence/ préface : olivier peyrat, paris :2014,P : 109

[2] - Perik Blind, « Building trust in the twenty- first centry », Review of cliterature qnd imerging issus, november, 2006, P: 05

[3] -Kennith newton, « Trust, social capital, civil society, and democracy, international political science association, london,02-2001, P: 203

[4] -Flaurien le bouter, « formes et fonctions de la confiance dans la société moderne » (http:///www.implication philosophiques.org/actualité/une/formes-et fonctions-de-la confiance-dans-la-société-moderne/ 24-06-2016. Paris, P :3-4)

ويعتبر مفهوم الثقة من الناحية الاجتماعية وسيلة لبناء العلاقات الاجتماعية والحفاظ عليها، وهي جوهر رأس المال الاجتماعي الذي يستخدم كمورد لإعادة بناء المجتمعات التي تكافح لتعزيز النمو في المجتمعات المتقدمة، وبالتالي يتم القيام بالفعل أو رد الفعل من قبل الأفراد اتجاه الآخرين الذين تم وضع الثقة فيهم[5].

ويشير "سيمل" (simmel) إلى أن الثقة هي أهم القوى التركيبية للمجتمع، وهي من الشروط الضرورية للتعامل الاجتماعي، الفعالية، وكذا الثبات والاستقرار الديمقراطي الديمقراطي[6]، وقد تناولت العديد من الدراسات في عالم الاجتماعات موضوع الثقة واعتبرتها ميكانيزم سوسيولوجي، تؤثر على دوافعنا ومعتقداتنا وتوجهاتنا داخل بكة التفاعلات الاجتماعية وأنها شرط ضروري للاندماج الاجتماعي والكفاءة الاقتصادية والاستقرار الديمقراطي وفقا لنظرية "راتمانز" (Rutmans)[7].

وقد نظر مجموعة علماء الاجتماع من بينهم "دوركايم" ، "جون ستيوارت" على أن الثقة تجسد الركيزة الأساسية للبقاء كفرد أكثر من أن يكون كائن اجتماعي[8].

أما من الناحية الاقتصادية' فقد عبرت مجموعة من الأبحاث والدراسات في علم الاقتصاد على أن مصطلح الثقة على أنها آلية تعاملات السوق، كما أنها سلعة رمزية وعامة ضرورية لنجاح الإقتصاد، وكذلك هي بمثابة مناخ تعاوني بين الأفراد والذي يمثل النواة الأولى لتعزيز التقدم الاقتصادي، والذي ينتج عنها التبادل الاقتصادي[9]. لذلك فهي تنطوي على درجة من الحسابات، لأن الأساس في هذا هو العقد الذي يعتبر ركيزة للحياة الاقتصادية.

2- الثقة السياسية: يقر علماء السياسة ومنظروها على أن مفهوم الثقة يتخذ سمة مجتمعية، وليست فردية، حيث يشارك الأفراد ويستنفذون من ثقافة الثقة أو من المؤسسات الاجتماعية والسياسية التي تغزو سلوك الثقة. وتشير الثقة السياسية إلى تقييم المواطنين لأداء النظام العام والنظام السياسي بالدرجة الأولى.

وقد أشارت هيئة الأمم المتحدة من خلال مؤتمر لها حول :"بناء الثقة في الحكومة" في 2006، في فيينا إلى أن : الثقة السياسية تشير إلى وجود توافق في الآراء فيما بين أفراد المجتمع حول القيم والأولويات والاختلافات المشتركة، وعلى القبول الضمني للمجتمع الذي يعيشون فيه، وتتولد الثقة السياسية من خلال شبكة العلاقات التفاعلية مع الأفراد والمجتمع المحلي، ويترتب عليها ارتفاع مستوى المشاركة المدنية والسياسية وبالتالي تهيئة الظروف لتحقيق التكامل الاجتماعي والاستقرار الديمقراطي.

كما أكدت بعض الدراسات السياسية على أن الثقة السياسية هي اعتقاد المواطنين بأن

[5]- وفاء علي داود، الثقة السياسية بين المواطن والحكومة وتداعيات قيام الثورات الاسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2014- ص53،54

[6] -Kennith newton, op,cit,P : 202

[7] -Kennith Newton, op.cit.P :202

[8] -Flarien le bouter, op.cit, P :03

[9]- وفاء علي علي داود، مرجع سابق، ص 46-47

الحكومة أو النظام السياسي سيعمل بأسلوب يتسق مع توقعاتهم ويتماشى مع طموحاتهم.

ويرى "وارين" (Warren) أن الثقة السياسية الرشيدة تعتمد على الطرف الآخر وعلى قدم المساواة إن لم يكن أكثر، فالثقة السياسية من هذا المنطلق هي البحث عن أشخاص سياسيين يتميزون بالإخلاص والصدق في شخصيتهم وخطبهم أثناء ظهورهم العلني وكذا في سلوكهم[10].

ويؤكد كذلك "وارين" (Warren) على أن الثقة السياسية تستدرج بالدرجة الأولى، إلى تحقيق الحد الأقصى من المصلحة العامة لأجل تحقيق وتحديد الثقة السياسية. فالثقة السياسية لا تنشأ وتعمل في فراغ، حيث تشير الثقة الاجتماعية إلى ثقة المواطنين في بعضهم البعض كأعضاء في الوحدة الاجتماعية، والتي لا تنفصل عن مفهوم الثقة السياسية، والتي يراد بها ذلك الجانب من بنية الثقة التي توجد بين الأفراد والمؤسسات السياسية، وهي تمثل سجلا يحمل إخفاقات ونجاحات الحكومة على كل الأصعدة، وبالتالي تعتبر القرارات السياسية العامة جزءا من عملية التقييم السياسي للأداء الحكومي، الأمر الذي يؤثر في درجة الثقة بين أفراد العملية السياسية[11].

كما يرى "شان شو" (Chan-Schow) أن الثقة لها تأثيرات ونتائج هامة على المواقف السياسية، ويعتبر "ستيمبوسون" (Stimpson) الثقة السياسية بأنها مقياس للمزاج والجو السياسي، فهي علاقة تفاعلية وبناء تنظيمي يتسم بالتعقيد، بين طرفين أو أكثر وتنشأ هذه العلاقة من الحاجة الملحة للتفاعل مع أفراد المجتمع[12].

ويعتبر "هيثر نفتون" (Hetherington) أن الثقة في الحكومة قد أصبحت مؤشرا هاما لتوقعات المواطنين ومستقبل لتقديم الدعم لسياسات الحكومة، فهي تعتبر أكثر أهمية من العلاقات الحزبية والايديولوجية[13]. وتكون مرتفعة عندما ينظر إلى السياسات على أنها فعالة، أو عندما يكون هناك شعور بالتطابق بين توقعات المواطنين ومخرجات نواتج النظام السياسي. كما أنها ترتبط بمجموعة من المتغيرات، ومنها المشاركة السياسية والمدنية، الميول والاهتمام السياسي، والإحساس بالمواطنة[14].

وتتخذ الثقة السياسية شكلين رئيسين هما: الثقة في الأشخاص والثقة في المؤسسات.

1-الثقة في الأشخاص أو ما يسمى بالثقة الاجتماعية : فهي تبنى على نحو مباشر وفوري، عن طريق الخبرة والتجارب في العلاقات الإنسانية، فالثقة الشخصية هي انعكاس للظروف وللأحداث من خلال الاحتكاك بالمحيط، كما تكمن في العلاقة التي يمتلكها الشعب اتجاه الآخرين (فاعلين سياسيين، اجتماعيين، أشخاص عاديين)[15] . ذلك أن التفاعلات بين الأفراد ضمن مجموعات غير

[10]- perik blind, Op.cit , P. 05.
[11] -ibid,P : 06

[12]- مقال حول الثقافة سياسية في:
http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AB%D9%82%D8%A9 تمت زيارة الموقع في: 2022/10/05
[13] -ibid, P : 05
[14] -Kennith Nweton,op.cit, P : 203
[15] -Kennith Newton, op.cit, P : 205

رسمية يساهم في بناء الثقة العامة والمشاركة في المؤسسات التمثيلية.

2- الثقة في المؤسسات: فالثقة السياسية هنا موجهة نحو النظام السياسي ومنظماته، وتكون بذلك الثقة على المستوى الكلي، فالمواطنون يضعون ثقتهم في الحكومة ومؤسساتها في حالة إذا ما كانوا راضيين عن السياسات العامة[16]. وأيضا في الأحزاب السياسية إلا إذا تم الوفاء بوعودهم الانتخابية، وكذلك مدى انخراطهم في الدفاع عن مطالبهما الاجتماعية والسياسة والاقتصادية، هنا يمكن الإشارة إلى أنها تعد أي الثقة بمثابة تقييم الأفراد لأداء النظام السياسي بما فيه مؤسساته الرسمية (الحكومة، البرلمان، القضاء، الشرطة) أو المؤسسات الحزبية[17].

وعليه فإن الثقة الشخصية بإمكانها أن تؤثر في اتجاه الحكومة وأكثر من ذلك اتجاه المؤسسات السياسية، وبالتالي تقوم أدوار القادة على تحسين الثقة الشخصية لزيادة الثقة في النظام المؤسساتي[18].

ويتصور "بوتام" (Putam) أن العلاقة بين الثقة في الأشخاص والثقة المؤسساتية هي علاقة تأثير وتأثر، ذلك أن الثقة في المؤسسات تؤثر على الثقة الشخصية. كما نجد للثقة المؤسساتية نتائج هامة فهي تساهم بشكل ملحوظ في المشاركة السياسية، وقد أكدت الدراسات والأبحاث السياسية على أن المواطنين الذين يتقون أكثر في المؤسسات هم المرجحون أكثر للتصويت في الانتخابات. وأمام دراسة وضعها مركز الدراسات الأمريكية والتي أبانت عن وجود انخفاض في الثقة في المؤسسات السياسية، تم البحث عن سبب هذا الانخفاض من قبل بعض المحللين السياسيين كل من "ستيرين" و "ميلز" (Citrin)، (Miler) ، حيث تم التساؤل عما إذا كان ذلك تعبيرا عن الإستياء من أصحاب مناصب السلطة، أو من أداء المؤسسات، وقد جاء الرد على هذه التساؤلات من خلال الانطلاق من النموذج المعتمد من طرف " دافيد استون"[19]. الذي استنبط ثلاث مستويات سياسية أساسية للدعم وهي : النظام، السلطات، والمجموعة السياسية.

وعلى هذا الأساس يكون دعم الفرد للنظام من خلال قبوله وتأييده لمبادئ هذا النظام وكذا لمؤسساته وفعالياته الوظيفية، فالدعم يكون لمبادئ النظام بالانضمام إلى معتقداته وقيمه، أما دعم المؤسسات فهو دعم بالأساس لوظيفتها الدستورية. ويبقى دعم فعالية النظام ليشير إلى علاقة التفاعل الايجابي بين أداء النظام واحتياجات الأفراد، وهو ما يؤدي بصورة أدق لرفع مستوى الثقة وبالتالي الدعم الذي يؤدي إلى بقاء واستقرار النظام[20].

[16] - William Mishler et Richard Rose « What are the political consequences of trust?" A test of culturel and institutional theories in Russia, university of Arizona, university strathclyde, scotland, 2005, p : 04.
[17] - Perick, op.cit, P : 205
[18] - Kennith, op.cit, P : 205
[19] -ibid, P : 06
[20] - Jean crete, rejean pelletier et jerome couture, « Political trust, vafues performance and media, A canada profile » 6th MBSA national conferance, departement of political science, laval university,Quebec (canada), 2007, PP.03-04

و أما المستوى الثاني من مستويات الدعم وهو دعم السلطات السياسية الذي يتخذ صيغتين هما: الدعم المؤسساتي ودعم الأشخاص، حيث يكون بناءا على خصائص كاريزمية، أو خبرة سابقة، السيرة الحسنة، وهذا ما يجعل الشخص يحظى بموضع ثقة ايجابية، وفي هذا النوع من الدعم ميز "ايستون" بين الدعم "الظاهر" او" المنتشر" كما سماه، وهو الذي تظهره الانتخابات من خلال دعم شخصيات أخرى، كما يظهر في الفترات غير الانتخابية بثقة شعبية يعبر عنها الرأي العام.

أما المستوى الثالث من الدعم، فهو الدعم الضمني أو المحدد وهو موجه للمؤسسات، ذلك أن التأييد لهذه المؤسسات وانتخابها يشكل دعم ضمني لها ولوجودها[21].

وتشير مجموعة واسعة من المقاييس الاجتماعية في العالم إلى أن الأحزاب السياسية تحظى بأدنى مستوى من الثقة بين مؤسسات المجتمع، ذلك أن ثقة بالأحزاب السياسية تتآكل عندما يكون هناك فساد وإخفاق في تقديم الخدمات، أو عدم القدرة على احتواء مطالب المواطنين، حيث أن معرفة العوامل الحقيقية لتعزيز الثقة السياسية للأحزاب والعمل على تحقيقها يشكل حافزا ايجابيا للإصلاح. لهذا نجد أن السياسيون يفقدون ثقة المواطنين حين يقطعون وعودا كبيرة في حملاتهم الانتخابية، أو يدلون بتصريحات خالية من الحقائق التي تكشف عنها وسائل الإعلام المنحازة في المناظرات العامة الاستقطابية.

ثانيا: مؤشرات بناء الثقة السياسية

تعتبر الثقة عامل أساسي في بناء شبكة العلاقات التفاعلية بين الأفراد والمجتمع المحلي، فتتشكل دروة الثقة من خلال مجموعة مؤشرات تساهم في صياغة مواقف إيجابية تتدرج عبر مراحل مختلفة لتتبلور في النهاية على صيغة الشعور بالثقة. وتكون بذلك فإن بناء الثقة السياسية ينطلق من خلال وجود مؤشرين أساسيين وهما: مؤشر الثقافة السياسية (1)، ومؤشر الأداء السياسي (2).

1- مؤشر الثقافة السياسية: هو عبارة عن منظومة من التفاعلات السياسية بمختلف آلياتها وجزء من الثقافة العامة للمجتمع، ويتم تناقل القيم عبر عملية التنشئة السياسية بمختلف آلياتها[22]. ويعرف (pye) الثقافة السياسية على أنها مجمل القيم الأصلية والمشاعر والمعرفة التي تعطي شكلا جوهريا للعملية السياسية، ويعرفها "كابريل ألموند" بأنها عبارة عن "أنماط التوجه إلى العمل السياسي"، حيث أكد على أن الثقافة السياسية لها علاقة تأثير بالبناء وبالأداء السياسي، ذلك أن توجهات الأفراد ومواقفهم السياسية تتولد عن طريق التنشئة السياسية من خلال قنوات عديدة (الأسرة، الإعلام، الأحزاب، النقابات، المجتمع المدني...)، وتتمحور حول قيم واتجاهات طويلة

[21] - ibid, P.06.

[22] - حباسي خالد، الثقافة السياسية في الفكر الاجتماعي المعاصر، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، العدد (10) مارس 2015، ص 46.

الأمد بخصوص الظواهر السياسية، وينقل كل مجتمع مجموع رموزه وقيمه وأعرافه الأساسية إلى أفراده، ثم بعد ذلك يشكل الأفراد مجموعة من القناعات بخصوص أدوار النظام السياسي بشتى مؤسساته الرسمية وغير الرسمية، وكذ حقوقهم و واجباتهم تجاه ذلك النظام السياسي[23].

وتساهم الثقافة السياسية في بناء الثقة السياسية من خلال مرجعية فكرية مبنية على مجموعة من المواقف والممارسات اتجاه النظام، وتعطيه الشرعية اللازمة لوجوده، إضافة إلى ترسيخ قناعات بأهمية هذه المرجعية وتعبيرها عن أهدافهم وقيمهم، الشيء الذي سيدفع إلى وضع توجه خاص نحو العمل العام من قبل الأفراد، والإحساس بالمسؤولية الاجتماعية اتجاه المجتمع وقضاياه، مما يخلق لدى المواطن الشعور بالإيجابية نحو القضايا والموضوعات في ظل ثقافة متشابهة مؤداها للإحساس بالولاء للجماعة[24].

هذا التوجه العام يفضي إلى تقديم الولاء والتقدير للنظام السياسي والتعلق به، وهذا الأمر من ضروريات الإحساس بالمواطنة وما يترتب عنه من حقوق والتزامات، وهذا ما يقوي فعليا الإحساس بالهوية والانتماء السياسي ويعززه، ذلك أن شعور الأفراد بالولاء للنظام السياسي يساعد على إضفاء الشرعية على النظام، ويساعده على البقاء وتخطي الأزمات والمصاعب التي قد تواجهه، فضلا عن الإحساس بالولاء والانتماء للوطن الذي يساعد على بلورة وتنمية الشعور بالواجب الوطني وتقبل الالتزامات، وبالتالي فإن الثقافة السياسية لدى أي مجتمع تؤدي إلى الاستقرار السياسي وإرساء قواعد الديمقراطية الحقة[25].

2- **الأداء المؤسساتي**: يقوم هذا المؤشر على الأداء الفعلي والواقعي للحكومة، حيث يعد معيارا أساسيا لقياس الثقة الجماهيرية في الحكومة، ذلك أن المؤسسات الحكومية التي تتميز بأداء ضعيف تفتقر إلى الفاعلية والتأثير في المجتمع، الشيء الذي سيؤدي بالأمر إلى نوع من انعدام الثقة الجماهيرية.

فالثقة السياسية في المؤسسات قد تناولتها النظريات المؤسساتية على أنها هي المنفعة المتوقعة من الأداء المؤسساتي، وذلك أن هناك علاقة تبادلية بين الثقة السياسية والأداء المؤسساتي، فالثقة تساهم في أداء فعال مما يؤدي بها إلى الدعم العام للنظام، في حين يكون للدعم تغذية عكسية من أجل تحفيز وتشجيع النظام أكثر، لتحسين الأداء السياسي وبذلك يؤدي إلى رفع درجة الثقة بشكل ايجابي[26].

وهناك العديد من الأسس التي تساعد على بناء الثقة السياسية، من أهمها أن تكون الحكومة

[23] - عبد الغفار رشاد محمد، الثقافة السياسية، الثابت والمتغير: دراسة استطلاعية، الخرطوم: مطبعة الحديثة، 1991 ص، 77-78

[24] - حسن علوان، اشكالية بناء ثقافة المشاركة في الوطن العربي، طبعة 1، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2009، ص 47

[25] - سعد حسين الشيهاب، الثقافة السياسية والانتخابات في الأردن 1989-2013، مجلة دراسات، العلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد 43، العدد2، سنة 2016، ص 941.

[26] -Paul magni berton, démocraties libérales (le pouvoir des citoyens dans les pays européens), Paris : économiques 2012, P :106

أكثر كفاءة ومسؤولية في تقديم الخدمات الأساسية، وأن تحرص الحكومة على الشفافية والمصداقية أمام المواطنين، وتفعيل آلية المساءلة وتحقيق اللامركزية والحكم المحلي. إلى جانب ذلك التوجه إلى التحرر والخصخصة بدلا من المنافسة الاحتكارية، وتمكين القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية، إضافة إلى بعث الحركة السياسية والحراك السياسي بين القوى السياسية من خلال تمكينها من المشاركة في صنع السياسات، وضرورة أن ينصب اهتمام الحكومة على رصد وتلبية حاجيات المواطنين، والعمل على إيجاد رأسمال اجتماعي يتكون من المؤسسات السياسية والمدنية من أجل تحقيق التنمية السياسية، وهو ما أكد عليه "فوكاياما" (Fukuyama) على أن الثقة تستعيد مكانتها بوصفها واحدة من الفضائل الاجتماعية التي بدونها لا مكان لصفة الشرعية للأنظمة السياسية[27].

الفقرة الثانية: محددات مستوى الثقة السياسية للأحزاب بالمغرب

لتحديد محددات ومداخل قياس مستوى الثقافة السياسية للأحزاب المغربية لابد من الوقوف على درجة الاستقرار الحزبي ، وعلى الأدوار الفعلية التي تنمي علاقتها بالمواطن خاصة دورها في الوساطة، والذي يزكي موقعها في محيط القرب من هموم ومشاكل الجماهير، وبالتالي الدفاع عنها والترافع عليها داخل دواليب السلطة باعتبارها هيئات سياسية تروم إلى تمثيل المواطنين وتأطيرهم، كما أن لها الحق في المشاركة في صنع القرار السياسي الذي يفرض أن يكون في مستوى مطالب وحاجيات هؤلاء المواطنين.

أولا: ضعف الولاء الحزبي وعدم الاستقرار السياسي

تعود الجذور الأولى لظهور الظاهرة الحزبية بالمغرب إلى العهد الاستعماري، حيث ارتبطت بأشكال المقاومة والنضال من أجل التحرر والاستقلال، فقد تأسس أول حزب سياسي مغربي وهو كتلة العمل الوطني 1934[28]، ثم بعد ذلك تأسس حزب الاستقلال 1947 وبعد فترة حصول المغرب على الاستقلال اتجه تفكير العمل الحزبي أنذاك، حول بناء الدولة الحديثة على أسس الشرعية ومبادئ الديمقراطية ، فاحتدم الصراع بين المؤسسة الملكية وأحزاب الكتلة الوطنية حول المشروعية السياسية، هذا الصراع الذي ستنهيه قوة القصر في الاستفادة واستغلال طبيعة الأحزاب المغربية التي كثيرا ما عبرت أنها عبارة عن جماعات مصالح وتمارس الزبونية في تحقيق المنافع السياسية والاقتصادية، عبر نخب حولت اللعبة السياسية من لعبة تروم الدفاع عن حقوق وحريات وكذلك طموحات المواطنين، والمساهمة في تلبية حاجياتهم المادية إلى مجرد لعبة يتم فيها تحقيق المكاسب والحظوات في إطار الثوابت التي حددتها المؤسسة الملكية سابقا.

[27] -Kennith Newton, Op.cit.P : 102-105

[28] -عبد اللطيف حسني، الأحزاب سليلة الحركة الوطنية: مرض الفصام بين التصور والممارسة، مجلة وجهة نظر، عدد مزدوج 36-37، 2008، ص 9.

وإذا كانت الأحزاب السياسية تعتبر إحدى مؤسسات الأنظمة السياسية الديمقراطية بحكم الوظائف التي تقوم بها من جهة، والانعكاسات التي تؤثر في أدائها من جهة ثانية، لكن التجربة التاريخية للأحزاب المغربية ساهمت بقوة في تحديد مسار عملها و أفق اشتغالها، وكان هذا بتدخل مجموعة من العوامل حالت دون قيامها بدورها على أكمل وجه، ومن أهمها ظاهرة " الانشقاق والتفريخ الحزبي "، حيث صارت السمة الأساسية التي تميز الأحزاب المغربية، وبالتالي اعتبرت الظاهرة التي تعصف باستقرار بنية الحزب وتماسكه.

واعتبر "موريس دوفرجيه" أن ظاهرة الانشقاقات والتكتلات داخل الأحزاب المغربية لا تعتبر مؤشرا يعبر عن حرية المنخرطين وضعف سلطة القيادة، وإنما تعبر عن الاختلاف في الآراء داخل طبقة القيادة، حيث تصبح كل عصبة من هذه العصب، تمثل هيئة سلطوية تتشكل من التفاف مجموعة من المؤيدين حول بعض القادة، وبالتالي فهم يخضعون لانضباط لا يقل عن الانضباط الذي يوجد داخل الحزب، مما يجعل الديمقراطية مهددة من البينية الداخلية للأحزاب التي تتميز بطبيعتها العسكرية والشمولية أحيانا.

وتوصل الباحث "محمد الطوزي" في دراسته حول ظاهرة الانشقاقات الحزبية والتي مست في بداياتها الأحزاب الكبرى، إلى وجود ثلاث أنواع من الانشقاقات حيث لعب فيها الصراع على السلطة أحد أبرز الأسباب الأولى التي تهدد بقاء واستقرار التنظيمات الحزبية باستمرار، من خلال ظهور ائتلاف مسيطر داخلها وهو عادة ما يجمع مختلف المستويات في الحزب، ذلك أن درجة انسجام هذا الإئتلاف هي التي تحدد شدة انقسام الحزب[29]، مما يعني أن التعدد الفكري داخل البنية الحزبية هي التي تسمح بتعدد التيارات والأطراف ويضمن لها حرية التعبير في شكل اتجاهات معترف بها داخليا. هذا الأمر إنما يعبر عن ظاهرة صحية تدل على تعدد الرؤى حول مختلف القضايا السياسية، إلا أن تحولها إلى أجنحة تتصارع على النفوذ يهدد تماسك الحزب ويكون سببا في إنشقاقه[30]. على هذا الأساس فإن أنواع الانشقاقات التي حددها الطوزي تتجلى في[31] :

1- الانشقاقات ذات المرجعية الإنقسامية: هذا النوع لا يحيل فقط إلى دينامية الإنشطار التي تميز المجتمعات التي تتصف في حد ذاتها بأنها عشائرية و ثنائية (حضري/قروي، أمازيغي/ عربي، مثقف/ أمي، رعية/ مواطنون)، وحسب الطوزي فإن هذا النوع من الانشقاقات ظهر بشكل أكبر في ميلاد حزب الحركة الشعبية، من خلال انشقاق حزب الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية، بزعامة الدكتور

[29]- خالد الناصري، "عن ظاهرة الانشقاقات الحزبية: مساءلة حزب التقدم والاشتراكية"، مجلة وجهة نظر، العدد الثاني، شتاء 1999. انظر مقال لمحمد الطوزي حول موضوع: قانون الانشقاقات الحزبية في المغرب، انظر الموقع الالكتروني : http://www.accademia-arabic.com تمت زيارة الموقع يوم: 2022/10/12.

[30]- سارة فايز، الأحزاب والقوى السياسية في المغرب، المغرب الأقصى: رياض الريس للكتب والنشر، 1990، ص 11.

[31]- محمد الطوزي، " قانون الانشقاقات الحزبية في المغرب،" انظر الموقع الالكتروني : http://www.accademia-arabic.com تمت زيارة الموقع يوم: 2022/10/12.

الخطيب سنة 1963، ثم انشقاق حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية وانبثاق الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، كذلك انشقاق حزب التجمع الوطني للأحرار وظهور حزب الحزب الوطني الديمقراطي.

2-الانشقاقات ذات المرجعية الانفصالية أو الأيديولوجية: في هذا الصنف يكون الانشقاق ذو طابع ايديولوجي حتى لو حدث بفعل عناصر خارجية بعيدة عن أصل الحزب، ويتعلق الأمر بانشقاق الاتحاد الاشتراكي الذي أدى إلى ظهور حزب الطليعة الاشتراكي الديمقراطي.

3-الانشقاقات المدبرة: وتدخل ضمن هذا الصنف كل الانشقاقات المتولدة إما عن استحالة الحركية في وجود المناضلين الشباب من ذوي التطلعات نحو الترقي والصعود، غالبا ما يجري استخدام ديناميتهم إذا لم نقل إنها تطلب لذاتها، ويجري تشجيعها من الجهات العليا في السلطة، وذلك من منطلق أ ن جمود قدماء النخب الحزبية لم يعد متلائما مع الثقافة الجديدة للسلطة، وإما أن الانشقاق يأتي من خلال وجود محصلة لبعض الأوضاع التي تطرأ على المسار السياسي خاصة لدى المتحزبين الذين يفقدون مكانتهم بين الفينة والأخرى داخل الحزب، ويندرج ضمن هذا الصنف انشقاق الحركة الشعبية وظهور الحركة الوطنية الشعبية، ثم انشقاق حزب التقدم والاشتراكية وظهور جبهة القوى الديموقراطية.

وقد أقر كذلك " الطوزي" في تحليلاته حول الانشقاق الحزبي، على أن الثابت أن هذه الاصناف الثلاث المذكورة أعلاه تكون حاضرة وبقوة في كل عمل انشقاقي في الحياة الحزبية المغربية ، وهذا ما يجعل امكانية ترجيح عنصرا على آخر من خلال تتبع خطاب أطراف وفاعلو الانشقاق أمرا صعبا. فهذا الخطاب يجعلنا نوجد دائما أمام المعادلة التالية: المنشقون يدافعون عن المنطلقات الأيديولوجية والسياسية لفعلهم الانشقاقي، والقيادة المنشق عنها تغلب الاعتبارات الشخصية والطموحات الذاتية للمنشقين وأحيانا تعتبر ذلك مؤامرة تحركها الدولة[32].

وأمام هذا التمييز بين أنواع الانشقاقات الحزبية بالمغرب ، فقد لعبت مجموعة من الأسباب وراء تشرذم البينية الحزبية بالمغرب، وظهور أحزاب جديدة وهي:

أسباب تاريخية وثقافية: وتتجلى في ثقافة الانقسامية، فالمجتمع المغربي مبني على أسس القبلية والعشائرية التي لها انعكاساتها الواضحة على السلوك السياسي، تتجلى على الخصوص في الانتماء الحزبي والترشيح، والتصويت، كما أن الأسباب التاريخية تعود إلى الميولات الانشطارية، والتي ظهرت البناء الحزبي في بدايات في حركة الوطنية بعد ظهور كتلة العمل الوطني وحزب الاستقلال[33].

[32]- المرجع نفسه.

[33]- نور الدين الزاهي، الزاوية والحزب: الاسلام والسياسة في المجتمع المغربي، افريقيا الشرق، الطبعة الثانية، 2003، ص 221-254.

ظهور أحزاب أخرى مرافقة أبانت عن حجم الصراع السياسي الذي مس النخبة السياسية الوطنية آنذاك إما بتدخل الملكية أو لأسباب ذاتية.

أسباب شخصية: والتي يمكن إرجاعها إلى عاملين رئيسين:

1- شخصية السلطة: وهي من أكبر المظاهر السلبية التي أصبحت تميز الأجهزة القيادية للأحزاب السياسية التي تؤدي إلى شخصنة السلطة، حيث تحول الحزب إلى زعيم يجسده، ويمثل الشخصية المحورية التي يدور حولها، فهو القائد المهم الذي لا يمكن أن ترد كلمته ولا تناقش قراراته بشكل يكسبه هالة سياسية وقداسة تجعله بمنأى عن المحاسبة وتكسبه المناعة التي تؤدي إلى خلوده في المنصب الذي لا يبعده عنه إلا الموت.

ويمكن إرجاع شخصنة السلطة كذلك إلى:

- نظرية الشيخ والمريد التي طبعت البنية الاجتماعية والدينية والتقليدية، التي تعتبر المشيخة هي المحرك الرئيسي لسلوك الزوايا والطرق والحركات الإصلاحية، كما أن العرش والجهة والقبيلة مازالت محددا أساسيا في العلاقات الاجتماعية.
- الشعور بالاعتراف بأفضلية الزعيم في تأسيس الحزب ونضاله، خصوصا إذا كان الزعيم قد تعرض للاعتقال والتعذيب وضحى تضحيات جسيمة من أجل بقاء الحزب وظهوره.
- الاعتقاد بأن الزعيم له دور كبير في جمع المناضلين حوله.
- البحث عن المناصب والسلطة والنفوذ: إن السعي وراء المناصب القيادية في الحزب والترشح في قوائمه الانتخابية، والتعيين بواسطته في وظائف تنفيذية، أحد أهم أهداف الانضمام للحزب وحق مشروع لكل مناضل، وهذا ما يفسر ارتباط العديد من الانشقاقات بالمواعيد الانتخابية، حتى يتسنى لبعض المناضلين والقياديين من تأسيس أحزاب جديدة ،أو الالتحاق بأحزاب أخرى منافسة انتقاما من أحزابهم الأصلية، أو الدخول في قوائم حرة، وذلك من أجل تحقيق مكاسب انتخابية أو قيادية لم تحقق لهم سابقا.

2-عدم القدرة على تدبير الخلاف: ذلك أن النقاشات والصراعات السياسية داخل الأحزاب يحتاج إلى نوع من حسن تدبير الخلاف وقبول الاختلاف، وبعد النظر والسداد والحكم في الرأي وعمق التفكير ، فأدبيات الحوار تعطي لأي نقاش سياسي مضمونه الفكري في ابداء التصورات والأفكار، ويزيد من امكانية البحث عن الحلول والتوافقات، بما يجعل بنية الحزب دائما متماسكة وقوية ضد أي تهديد يمس استقراره ووجوده.

أسباب تنظيمية: والتي تتحكم في طبيعة السلطة ونمط توزيعها وانتشارها وطريقة تشكلها، وتتحدد بالعناصر التالية:

1- العلاقة بين هياكل الحزب: فلكل حزب سياسي قانون أساسي يحدد هياكله على المستويين المركزي والمحلي ويوزع اختصاصاتها ويحدد العلاقة بينها وطريقة انشائها وتسييرها وتعيين قيادتها.

فالهياكل التنظيمية للأحزاب السياسية تتكون من أجهزة محلية وأخرى مركزية، إلى جانب ذلك حرصت هذه الأحزاب على انشاء منظمات شبابية ونسائية ونقابية.[34]

ذلك أن القوانين المتعلقة بالأحزاب السياسية تؤكد على ضرورة اعتماد الوسائل الديمقراطية عبر كل المستويات. فإن الممارسة الفعلية في كثير من الأحيان تنحو نحو التحايل على النصوص واعتماد أساليب تخدم القادة،[35] لتقترب هذه التحايلات إلى درجة التعيين[36].

2- عدم احترام دورية انعقاد المؤتمر: والذي هو تأكيد على عدم احترام القانون الأساسي للحزب، ودورية انعقاد المؤتمر هو عملية تجسد فكرة التناوب وتجديد النخب اضافة إلى تمكين القواعد الانتخابية من المشاركة الانتخابية من أجل تجديد أجهزة الحزب.

ذلك أن الواقع الحزبي المغربي أثبت عدم احترام دوريات المؤتمرات، كما أن هذه المؤتمرات تخضع لحسابات سياسية وشخصية فاقدة لأهدافها الديمقراطية، كما أن هذه الظاهرة تؤدي إلى عدم القدرة على تجديد هياكل الحزب قانونيا، وبالتالي حدوث صراعات داخله مما يؤدي إلى انشقاقه.

أسباب خارجية: وتتمثل في الصراع السياسي الذي ميز العلاقة التي ربطت طيلة عقود بين المؤسسة الحزبية والمؤسسة الملكية خاصة حول المشروعية السياسية، ذلك أن احتدام الصراع آنذاك ساهم بقوة في بلورة استراتيجية من قبل النظام الحاكم، من أجل التحكم في الأحزاب السياسية وتحييدها وجعلها تابعة له وفق منطق لعبة سياسية مرسومة سلفا، بهدف تحويلها من أحزاب باحثة عن موقعها داخل السلطة السياسية، إلى جماعات مصالح تتهافت بقوة على الحصول على أكبر المناصب والوظائف والمنافع المادية والسياسية.

ومن مظاهر الأسباب الخارجية أيضا هو وجود ظاهرة الترحال السياسي والتي تعني انتقال النائب البرلماني من كتلة برلمانية أخرى داخل مؤسسة البرلمان[37]، هذه الظاهرة التي تفاقمت بالضبط في التجربة البرلمانية السادسة (1997-2000)، وهذا الأمر يشكل خطرا كبيرا على الأحزاب السياسية فقط، بل على

[34]- محمد شقير، ماهية الحزب السياسي، المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي، العدد 11-12، سنة 1990، افريقيا الشرق، الدار البيضاء، ص 11.

[35]- محمد معتصم، مختصر النظرية العامة للقانون الدستوري والمؤسسات السياسية، منشورات ازيس، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 1992، ص 156.

[36]- سعيد نكاوي، المشهد الحزبي بالمغرب بين التحالف والانشقاق، دار نشر المعرفة، الرباط، 2003، ص 84.

[37]- مصطفى بنشريف، الترحال السياسي وأثره على الانتداب الانتخابي في التشريع والقضاء، مقال منشور في الموقع الإلكتروني: http://m.marocdroit.com تمت زيارة الموقع في: 2022/10/15.

مصداقية المؤسسة التشريعية واستقرارها وتوازن السلطات وشرعية النظام بصفة عامة.

علما أن الترحال السياسي يؤثر على تماسك الحزب السياسي لأن فتح المجال أمام البرلمانيين يجعلهم متحررين من أي التزام مع أحزابهم، ويفسح مجال تغيير انتمائهم لأتفه الأسباب. هذا ما يؤدي إلى فقدان الثقة في الأحزاب السياسية من قبل المواطن، لأنه يربط علاقته بهذه الأحزاب بعلاقته بأشخاص يمثلونها، مما يجعل رابطة المواطن بالأشخاص تتقوى في مقابل ارتباطاته بالتنظيمات الحزبية التي تصبح في نظره مجرد مطية للوصول إلى البرلمان يستغني عليها النائب متى حقق أغراضه.

ثانيا: أزمة الوساطة الحزبية

تلعب الأحزاب السياسية بصفة عامة باعتبارها مؤسسات سياسية، أدوارا فعلية في التواصل السياسي بين السلطة والمجتمع من خلال تجسيد التفاوض السياسي كآلية لإيجاد الحد الأدنى من التوافق لخلق عالم مشترك يكون مركزه المواطن ولصالح المواطن، وبالتالي فوجود الوساطة الحزبية إنما ينم على الحضور الدائم لهذه الأحزاب داخل النظام السياسي، من أجل الحد من مظاهر البؤس السياسي السائد في المجتمع والعمل على ترقية النقاش السياسي في الفضاء العام، ومنه فأن تقنية الوساطة السياسية تهدف إلى القضاء على الإحتجاجات واللاتواصل والقطيعة بين المجتمعات والأنظمة السياسية، خصوصا مع تدني قدرة الدولة القطرية في إدارة الرأي العام أو توجيهه أو مصادرة حقوقه وحرياته أمام التقدم السريع لوسائل الإعلام والتكنولوجيا الرقمية، وكذلك أمام تحرير اقتصاد السوق وعولمة الأفكار[38].

وانطلاقا من البعد السوسيولوجي للفاعل الاجتماعي[39]، فإن الوساطة تقتضي الأخذ بالتمثلات السياسية للتغيير من جيل إلى جيل، خصوصا أن الشرعية التاريخية للأحزاب المغربية أكدت على أن هناك أجيال سابقة قادتها حركات النضال والتحرر من أجل السعي وراء تحقيق الديمقراطية، لذلك فإن دور الوساطة الحزبية تفرض بالضرورة ترسيخ مبادئ المواطنة الحقة، ودعم حقوق المواطن من خلال فتح المجال أمامه للتعبير الحر عن حاجاته الفعلية والمرحلية والتأسيس لأولوياته في مجال عام مشترك.

وعلى هذا الأساس، فإن التطورات السياسية التي عرفتها الظاهرة الحزبية بالمغرب مع انطلاق موجة الربيع العربي وصعود مطالب حركة 20 فبراير، هذه الموجة الثورية التي زكتها على المستوى الإقليمي الطبيعة الانقسامية للمجتمعات العربية، حيث خلفت إرثا ثقيلا من النزاعات والصراعات بين الفاعلين السياسيين في ممارسة الحكم خاصة بين المعارضة والسلطة السياسية الحاكمة، والذي هدد مستوى الثقة بين المجتمع ونخبه الحاكمة وزعزعة قناعاته في جدوى سعيهم إلى تحقيق مطالبه وتطلعاته، في هذا المستوى كان لابد من البحث عن الآليات

[38]- نوي الجمعي، مرجع سابق ص 13.

[39]- Alain Tourine : le retour de l'acteur,Paris, Fayard, 1984

والسبل التي من أجلها يتم تعزيز مكانة ودور الفاعلين في الحد من نفور المجتمع من السياسة وإدماجه فيها. وبالرغم من العمل على مأسسة آلية الوساطة السياسية كوظيفة تنم عن الأبعاد السوسيولوجية والسياسية التي تحملها في تجديد تعاقد سياسي بين الفرد والسلطة السياسية أساسه المواطنة إبان فترة البحث عن أيسر الحلول لتجنب احتقان اجتماعي يهدد الوضع السياسي القائم، فكان لابد من التعويل على الفاعل الحزبي باعتباره المؤسسة السياسية القادرة على أن تكون حلقة وصل بين النظام السياسي والشعب. ومن أجل ذلك تمت الدعوة إلى ضرورة تعزيز الوساطة الحزبية بشكل أعمق وأكثر دلالة من خلال تكريس فكرتين مهمتين في أداء الوظيفة الحزبية وهما:

- ترسيخ آلية الوساطة كثقافة وليس كممارسة ظرفية، وذلك بجعلها سلوك قبلي قبل انتشار مظاهر العزوف والسخط السياسي.
- الإقرار بالحقائق الواقعية والإيمان بوجودها في عملية التواصل السياسي حتى يكون هناك وضوح في الرؤى والأهداف والبرامج التي تروم إلى تحقيق التوافق السياسي بين مكونات المجتمع السياسي.

وأمام ذلك ، فإن وجود مجموعة من العوامل ساهمت بقوة في افراغ الأحزاب السياسية بالمغرب من أي وظيفة تواصلية بين المواطن والدولة، وبذلك مثلت اشكالية الوساطة التي يعاني منها الفاعل الحزبي نوع من التنكر السياسي لأدواره الحقيقية في الدفاع عن المطالب الشعبية، والاهتمام الكبير بضرورة الترافع عن حقوق المواطنين، ومن بين هذه العوامل المحددة لأزمة الوساطة هناك عوامل موضوعية أخرى ذاتية.

- **عوامل موضوعية:**

1- الظروف التاريخية: ساهمت الظروف التاريخية في بلورة الفكرة الحزبية بالمغرب، دورا مهما في تحديد الوظائف الفعلية للأحزاب المغربية خاصة وظيفة الوساطة، فالبحث عن الاصول التاريخية التي أنشأت الظاهرة الحزبية بالمغرب ساهمت في جعل الفعل الحزبي المغربي يتجسد وفق منطق مختلف وسياق مغاير لمنطق وسياق تبلوره في المجتمعات الغربية. فقد ارتكز على مجموعة من الأسس الفكرية والاجتماعية والتنظيمية والتي جعلته يعرف نوعا من التصادم الحضاري بين ثقافة اسلامية مغربية وثقافة غربية فرنسية، الشيء الذي سيساهم بقوة في ضعف بنيته السياسية وعدم وضوح أهدافه الوظيفية [40].

ذلك أن المطالبة بالإصلاح السياسي واستخدام الوسائل المطلبية لهذا الغرض كالمظاهرات، والإضرابات، تقديم عرائض...، التصقا عضويا بالدور الفعلي لأحزاب الحركة الوطنية في الدفاع عن مطالب الجماهير، التي انتشر وعيها بانتشار التعليم وانشاء المدارس الحرة، فهذه العملية

[40]- محمد شقير، أصول الظاهرة الحزبية بالمغرب، المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي، العدد 11-12، السنة 1990، ص 59.

حددت بشكل عام المنظور الحزبي للتغير الاجتماعي. إلا أن الأسس التنظيمية لنشأة الظاهرة الحزبية بالمغرب والتي ساهمت في وجودها تغلغل النموذج الحزبي الفرنسي في البنية السياسية المغربية، فإنها لم تمنع العديد من النخب المغربية من التأثر بالتنظيم الحزبي الفرنسي والاطلاع على مختلف التقنيات المستوردة في ذلك، فتم اعتماد "نظام المجموعات" كنواة للتنظيم الحزبي، فهذه الخصائص التنظيمية كان لها دور كبير إما في خلق الأحزاب أو في تفككها، الشيء الذي سيؤدي بدوره في مرحلة ما بعد الاستقلال إلى خلق ما سمي بمنطق التشرذم، الحزبي وإغراق الساحة بالأحزاب وضعف دورها التأطيري والتربوي[41].

وقد أقر الباحث الأمريكي "وليام زارتمان" في أطروحته حول التعددية السياسية في المغرب، على أن الظاهرة الحزبية بالمغرب قد تأثرت بمجموعة من الأبعاد السوسيولوجية كالاختلافات العرقية والاجتماعية والجغرافية والتي ساهمت في خلق عدد مهم من "جماعات المصالح"[42]، وهي تلك الصفة التي اعتبرها زارتمان تنم عن غياب الدور السياسي المستقل لهذه التنظيمات السياسية في مدى قدرتها على المشاركة الفعلية في خلق السلطة أو التأثير فيها، وبالتالي عدم قدرتها على التعبير الحقيقي لمطالب جماهيرها، أمام وجود علاقة تكاملية بينها وبين النظام السياسي الحاكم، ذلك أن هذه الأحزاب ماهي إلا مجرد ائتلافات شخصية تبحث عن مصالح ضيقة مقابل سيطرة المؤسسة الملكية على السلطة والشرعية السياسية[43].

وبالتالي فالكيانات الحزبية التي ظهرت بعد الاستقلال افتقدت لعامل التجانس في الرؤيا والأهداف وضعف التأطير والوساطة السياسية، بحيث كان التنظيم الحزبي مجرد إطار تنظيمي جامد ومجرد، ووجوده مرتبط بمدى تحقق مصالح أعضائها عبر التحرك الانتخابي لهذه الأحزاب، دون لعب أي دور وظيفي أو خدماتي اتجاه الجماهير نظرا لتوسع جهاز الدولة في تحقيق خدمات هاته الجماهير (الصحة، التعليم....)، وقد ساهم في ذلك أيضا اقصاء هذه الاحزاب من التغلغل في الوسط القروي وعدم اهتمامها بالمشاكل القروية، مما سيضعفها من جانب عدم قدرتها على مراكمة ثقافة سياسية متجذرة في أوساط الجماهير ومنه عدم القدرة على جعل التنظيم الحزبي القناة التواصلية الأساسية لإيصال همومها وطموحاتها[44].

2- طبيعة النسق السياسي والقانوني للظاهرة الحزبية: إن النسق السياسي هو ذلك النسق الاجتماعي الفرعي الذي يقوم بتنظيم وتحريك الموارد الضرورية لتحقيق غاية الجماعة الخاصة، حيث كل نسق يهدف إلى الاستمرارية والتأقلم مع متطلبات المحيط، الشيء الدي

[41]- محمد شقير، نفس المرجع.....ص 68.
[42]- المرجع نفسه، ص 74.

[43]- بلقيس منصور، الاحزاب السياسية والتحول الديمقراطي: دراسة تطبيقية على اليمن وبلاد أخرى، أنظر الموقع الالكتروني: https://books.google.co.ma/books?id=md4qDwAAQBAJ&pg=PT291&dq
[44]- محمد شقير، الحزب المغربي وأزمة التنظيم السياسي، المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي، العدد 11-12، السنة 1990، ص90.

مجلة القانون و المجتمع
العدد السابع / اكتوبر 2022

يجعل له وظائف ابدال تسعى إلى تحويل المطالب والدعائم إلى أفعال سياسية، فالنسق السياسي لا يتشكل من أشخاص بل من أدوار سياسية، وعلى هذا الأساس فإن دراسة الظاهرة الحزبية بالمغرب باعتبارها جزء من النسق السياسي إنما تنطلق من دراسة الدور السياسي الذي تلعبه داخل النظام السياسي.

فإذا كان طابع العلاقة بين أحزاب الحركة الوطنية والمؤسسة الملكية والذي ارتبط بتكثل الجهود من أجل وحدة الصف والدفاع عن مطالب المغاربة بالتحرير والاستقلال، فإنه اتخذ توجها آخر تميز بحدة الصراع حول مضمون السلطة السياسية والتباين حول الاختيارات الاستراتيجية في مغرب ما بعد الاستقلال، حيث كانت أحزاب الحركة تطمح إلى زيادة هامش الحريات السياسية وتمثيلها في أجهزة صنع القرار السياسي.[45]

فأمام استمرار التوتر بين القوى السياسية وتبني ازدواجية تقليد/ حداثة في الممارسة السياسية، فقد استطاع مركز التحكم في المشهد السياسي تحديد قواعد اللعبة السياسية وضبط المجال السياسي، بشكل يجعل السلطة السياسية مغلقة في حقيقتها، نظرا لاتصالها بالشرعية التقليدية والتي اكتسبتها عبر التاريخ (تاريخية، دينية، سياسية) والتي ترتهن بأشكال الملكية الدستورية، الملكية التنفيذية الفاعلة[46]، ومنه ستعمل الأحزاب على مواجهة ذلك من خلال تأجيج احتجاجات سياسية لكن بخلفيات اجتماعية، وذلك بدعوة جماهيرها إلى الاضراب العام واستثماره قصد تصريف صراعها مع النظام السياسي حول السلطة، لكن المؤسسة الملكية سوف تنجح باحتواء هذه الاحزاب وتحييدها من خلال ثلاث متغيرات أساسية عملت على افراغ الفعل الحزبي من أي دور سياسي يترجم أهدافه ورؤيته للعمل السياسي وهو خلق السلطة.

- استفراد المؤسسة الملكية بالسلطة وبالشرعية:

ذلك أن التطور السياسي والدستوري الذي عرفه المغرب بعد الاستقلال كان مهما وغنيا بالعبر والاحداث التي أثرت على طبيعة النظام السياسي، وكذا على العلاقات بين مختلف القوى السياسية وبالتالي التحكم في العمل الحزبي. حيث ساهم في سمو المؤسسة الملكية دستوريا وسياسيا وجعلها تحظى بمكانة مهمة داخل النظام السياسي، فالملك هو أمير المؤمنين والممثل الأسمى للأمة[47]، من هنا يأتي إحساس المواطن أن الملك هو الفاعل الوحيد في المشهد السياسي، والأوراش التنموية المفتوحة هي تدبير ملكي شخصي خارج فعاليات البرلمان والحكومة التي لا تملك إلا حق تنفيذ التوجهات الملكية من دون أي سلطة في اتخاذ القرارات. الشيء الذي أفقد الأحزاب مصداقيتها وفعالية سياستها، فأغلب المغاربة

[45]- فريد المريني، التحديث في التاريخ السياسي والاجتماعي المغربي، دراسة سوسيولوجية تاريخية، أفريقيا الشرق، سنة 2015، ص 121.

[46]- يونس برادة، الاشكالية الانتخابية بالمغرب: مقاربة أسس الحكم وتجاذبات المسار الانتخابي، مركز دراسات الوحدة العربية، ص 295.

[47]- الفصل 42 من دستور 2011.

يعون جيدا ويقرون بأنه لا جدوى من الأحزاب السياسية ما دام ليس لها دور حقيقي في التأثير على السلطة السياسية ولا القدرة على بلورة برامجها بما يحقق الصالح العام[48].

- ضعف التمثيل الساسي: إذا كان الصراع السياسي الذي شهدته أوربا القرن 16 ساهم في ترسيخ أفكار أكثر ليبرالية، من خلال تأميم السلطة السياسية وتفكيكها إلى عدة سلطات جعلت الفرد المواطن محور هذه السلطة، وهو ما كان واراء ظهور الأحزاب بأوروبا آنذاك ككيان سياسي هدفه الدفاع عن حقوق وحريات هذا المواطن، وهذا ما تفتقده التنظيمات الحزبية بالمغرب، ذلك أن ترجمة الحقوق والحريات يفرض عملية التمثيل السياسي للأحزاب الذي لا يجسد التناوب على المناصب البرلمانية بقدر ما يسعى إلى التناوب على السلطة السياسية المؤممة. فالتجربة المغربية جسدت لنا حالة هيمنة وتحكم في المشهد الحزبي، من خلال اقصائه وتهميشه دون أن يلعب الدور الحقيقي في عملية التمثيل السياسي، ذلك أن الملك دستوريا ليس داخل المؤسسات فقط بل أيضا فوقها، فالمؤسسات باعتبارها مصادر قانونية وعقلانية للشرعية الانتخابية تكون بمثابة قنوات لتمرير الإرادة الملكية في الفعل السياسي ولا يمكنها أن تصبح مراكز قرارات أو مبادرات أو معارضة للسياسة المركزية . وتعامل المؤسسة الملكية مع الأحزاب لا ينطلق من مبدأ الاقتراع ومدى تمثيلها لقاعدة انتخابية معينة بل بقدر تأييدها ودفاعها عن سياسة الدولة وتوجهاتها، الشيء الذي يلغي أساس وجود هذه الاحزاب في تحقيق تمثيل سياسي يربط المواطن بالسياسة ويجعله محورها .

- الاطار القانوني للفعل الحزبي: لقد لعب السياق القانوني دورا مهما في تسييج الوظيفة الحزبية من خلال اخضاعها لمقتضيات قانونية ودستورية. فبالرجوع لظهير الحريات العامة المتعلق بتأسيس الجمعيات بتاريخ 15 نونبر 1958 وبالضبط في الفصل الخامس من جزئه الرابع، نجد أنه أقر بأن الاحزاب السياسية ماهي إلا جمعيات ترتبط بالمجتمع المدني أكثر مما ترتبط بالمجتمع السياسي،. كما أن قانون الأحزاب السياسية رقم 36.04 الصادر سنة 2006 قد جاء ليلغي ظهير 15 نونبر سنة 1958، كما حافظ على جوهر القانون السابق رغم بعض المستجدات المتعلقة في تحديد ماهية ووظيفة الاحزاب السياسية، بالإضافة إلى اعتبارها تساهم فقط في تنظيم المواطنين وتمثيلهم، وفقد تم منحها كذلك حق المشاركة في تدبير الشأن العام ،دون أن يكون لها حق امكانية الوصول إلى السلطة كتجسيد للإرادة الشعبية.

وعلى هذا الاساس تم افراغها من أي دور سياسي، ذلك أن المنطق المعتمد مع الاحزاب السياسية كان يهدف إلى صياغة تعددية حزبية شكلية فاقدة لأي معنى للتعددية السياسية التي هي جوهر الممارسة الديمقراطية الحديثة ، وأمام التطور الدستوري للمسألة الحزبية فقد

[48]- عبد الإله السطي، الإقصاء السياسي والإجتماعي، مدخل لفهم سلوك الإمتناع الانتخابي بالمغرب، ضمن مؤلف جماعي: السلوك الانتخابي بالمغرب، سلسلة الشرق، العدد الأول سنة 2009، ص 113.

ارتقت وظيفة الاحزاب السياسية مع دستور 2011 حسب الفصل السابع منه، الذي أقر أن للأحزاب حق تأطير المواطنين وتكوينهم السياسي، وتعزيز انخراطهم في الحياة الوطنية، وفي تدبير الشأن العام كما أنها تساهم في التعبير عن ارادة الناخبين والمشاركة في السلطة ، كما أكد الدستور على أن انبثاق الحكومة سيكون من الحزب الذي يتصدر الانتخابات التشريعية، اضافة إلى تقوية المعارضة البرلمانية وجعلها معارضة تهدف دستوريا في تقوية العمل السياسي و مأسسته .لكن وبالرغم من هذه الاصلاحات فإنها مازالت تفتقر إلى الاساس الواقعي الذي يفرض وجود الجرأة السياسية في الاصلاح، وضرورة وجود ارادة حقيقية في الارتقاء بالمشهد الحزبي من أجل ارساء قواعد الديمقراطية الحقة، والتي تجعل من المؤسسة الحزبية فاعلا قويا في عملية التحديث السياسي. وقد مثل هذا التسييج القانوني للعمل الحزبي أمام الصلاحيات الواسعة للمؤسسة الملكية بمثابة تأطير للعمل الحزبي لكي تبقى الاحزاب مجرد أطراف غير وازنة في مهمة تأمين الوساطة السياسية داخل النظام السياسي، وهو ما لا ينسحب من منظور المؤسسة الملكية على منطق النسق السياسي المغربي الذي لا يقر بأي وساطة بين الملك والشعب .

- عوامل ذاتية:

للوقوف على المحددات الذاتية باعتبارها النابعة من الارادة الحزبية في كيفية تفعيل الثوابت التي يقوم عليها أي حزب سياسي، فلابد من الإشارة لمحددين أساسيين ساهما بقوة في اضعاف البعد الوظيفي للعمل الحزبي من جانب تحقيق الوساطة السياسية وهما:

أزمة الديمقراطية الداخلية:

إذا كانت الأحزاب السياسية هي مؤسسات أساسية للتعبير عن مطالب المواطنين وتحويلها إلى برامج فعلية قابلة للتنفيذ عبر الآليات الديمقراطية الانتخابية ، فإن نشوء الظاهرة الحزبية بالمغرب ارتبط بعدم وجود الشروط الضرورية لبلورة أحزاب قادرة على لعب أدوار سياسية فعلية ترمي إلى تحقيق طموحات جماهيرها، ذلك أن هناك علاقة جدلية بين ديمقراطية النظام السياسي للدولة وديمقراطية التنظيمات السياسية، الشيء الذي يجعل الظاهرة الحزبية تتأثر بالأبعاد السياسية التي تحكمت في وجوده [49] .

التجربة الحزبية المغربية تؤكد على أن الأحزاب لا تلتزم بالديمقراطية في اختيار قاداتها، ذلك أن المؤتمرات الحزبية تحاول انتاج نفس الاشخاص ونفس القيادات، وبالتالي تبقى هذه المؤتمرات ذات دور شكلي وصوري حيث يتم توزيع الأدوار والمواقع مسبقا من دون خضوع ذلك لمبدأ التداول على القيادة.

[49]- بن يونس المرزوقي، الحكامة الحزبية وقضايا الديمقراطية الداخلية وتجديد النخب، ضمن أشغال ندوة علمية في موضوع: الأحزاب لسياسية في المغرب: متطلبات التطوير وتكريس الاختيار الديمقراطي، مركز دراسات حقوق الانسان والديمقراطية، الرباط، أيام 13-14-15 فبراير 2013، ص 113.

فإذا كان الكثير من القيادات الحزبية تحاول بناء السياسة من فوق، فإن حقيقة منطق العمل السياسي الحزبي يفترض بناء السياسة من القاعدة التي توجب أن يكون الحزب قريبا من انشغالات المواطن ومشاكله وهمومه.

ضعف التأطير الحزبي:

أمام تراكمات تمييع الحياة السياسية بالمغرب من خلال السيطرة على دواليب السلطة والشرعية السياسية عبر افساد العمليات الانتخابية وعرقلة المسار الديمقراطي، شكل ذلك عقبة أمام تأهيل المؤسسات الحزبية وتمكينها من الاضطلاع بالمهام والوظائف الدستورية الموكولة لها في تنظيم المواطنين وتأطيرهم وتمثيلهم في ظل مشهد سياسي سليم، يحتكم إلى مبادئ التنافس السياسي عبر انتخابات حرة ونزيهة وشفافة[50].

وتأسيسا لما سبق فإن الاحزاب المغربية تعاني اليوم من ضعف التأطير السياسي والتربية على المشاركة السياسية، ذلك أن هذه الأعطاب التي رافقت العمل الحزبي طيلة الحياة السياسية المغربية ساهمت في انحداره إلى مستوى اعتبار الأحزاب مجرد دكاكين انتخابية تبحث عن مقاعد سياسية داخل النسق السياسي العام، هذا التوجه جعلها لا تفكر في المواطن إلا كصوت انتخابي ينتهي دوره بانتهاء الظرفية الانتخابية. ويمكن أن نلامس هذا الوضع لقصور الفعل الحزبي في تأديته لوظيفته التأطيرية من خلال العدد المتدني للمنخرطين داخل هياكل الحزب، كما أن الخطاب الحزبي لم يعد موجها لبناء شخصية المواطن وتثقيفه سياسيا بقدر ما أصبح دوره مقتصرا فقط على تزكية شرعية النظام السياسي الحاكم.

الفقرة الثالثة : دلالات أزمة الثقة السياسية للأحزاب المغربية

أمام تردي المشهد السياسي في المغرب خاصة المشهد الحزبي باعتباره نسق اجتماعي فرعي ضمن النسق السياسي العام، فقد أبانت سلسلة التوافقات السياسية التي رافقت الانفتاح السياسي في تسعينيات القرن الماضي عن عمق تأزيم الوضع السياسي في الانتقال الديمقراطي ودمقرطة العمل السياسي، والذي ارتبط عن عدم وجود رؤيا واضحة المعالم في الارتقاء بالعمل السياسي وجعله الدور المنوط به في خلق حياة سياسية يكون مركزها المواطن من خلال تحقيق وجوده وكرامته.

وقد أدت هذه الأوضاع إلى بروز مجموعة من الدلالات السياسية التي فسرت لنا تردي الهيكلة الحزبية وظهور أزمة ثقة سياسية بينها وبين المواطن ومن هذه الدلالات تستحق الدراسة والتأمل نجد:

أولا: العزوف السياسي/ الانتخابي

إن تنامي ظاهرة العزوف الانتخابي بالمغرب تؤشر على فقدان الأحزاب السياسية قيمتها ودورها في

[50]- عبد الحميد بنخطاب، الفل الحزبي داخل المؤسسات التمثيلية والتنفيذية بين متطلبات النجاعة وثقافة المساءلة، ضمن أشغال ندوة علمية في موضوع: الأحزاب لسياسية في المغرب: متطلبات التطوير وتكريس الاختيار الديمقراطي، مركز دراسات حقوق الانسان والديمقراطية، الرباط، أيام 13-14-15 فبراير 2013، ص 162.

التأطير والتوجيه والتأثير في الرأي العام قيما ومواقف وممارسات، وكذلك تدني قدرتها في تمثيل المواطنين سياسيا وثقافيا أمام وجود أجهزة و مؤسسات أخرى قادرة على التعبئة السياسية، ولعب دور ريادي في المشهد السياسي الوطني كفعاليات المجتمع المدني التي أصبحت تمثل بدائل للاستقطاب السياسي، وبالتالي احتلال بعض مواقع الفعل الحزبي والنقابي[51]. ذلك أن أزمة الديمقراطية التمثيلية اليوم بالمغرب أصبحت تمثل أزمة ثقة بين المواطن ومؤسساته التمثيلية التي لم يعد يقر بأنها مؤسسات لخدمة مصالحه بقدر ماهي هياكل بعيدة كل البعد عن مطالبه وانشغالاته.

عند الحديث عن العزوف السياسي أو الانتخابي فإننا نستحضر مستوى الثقافة السياسية السائد سواء عند الفاعلين السياسيين أو عند الجماهير الشعبية، فال11111عزوف الانتخابي ليس بالضرورة عزوفا سياسيا، لا يمكن له من تقييم مستوى المشاركة السياسية للمواطن بالاستناد إلى المرجعية الانتخابية، بل إن ذلك لا يتم إلا من خلال الإحاطة بالأبعاد الوظيفية والنسقية للمجال السياسي ككل[52]، حيث أن أغلبية الممتنعين عن التصويت من الشباب ،وهذا لا يعني أن السياسة غير حاضرة ضمن اهتماماتهم ونقاشاتهم اليومية، بل أن هذه الفئة أصبحت اليوم واعية أكثر من ذي قبل بخيوط اللعبة السياسية، وبالتالي عدم فاعلية الانتخابات في تغيير الواقع. فالانتخابات عندهم لا تجسد ذلك الطموح والانتظارات المرغوبة والمنتظرة ، فالشباب ليس مجرد أصوات انتخابية بقدر ماهي فئة تعبر عن قضايا معاشة، تتعلق بالتشغيل والتعليم والصحة والتنشئة الاجتماعية ووو...

وإذا كانت الانتخابات هي محك المشاركة السياسية فإن العزوف عنها أصبح ظاهرة اجتماعية تتكرر وتنمو وتتفاقم عبر الزمان والمكان، فهويعرف عدة أنماط متباينة نذكر منها:

- عزوف موقفي: وهو عزوف قائم على اتخاذ موقف معين من قضية معينة، وهذا العزوف واع بأهدافه ومراهناته السياسية والاجتماعية.
- عزوف ناجم عن بدائل استقطاب متعددة: وهو مرتبط بوجود اهتمامات وانشغالات أخرى عن السياسة مثلا الانشغال بثقل الأعباء اليومية، الانتماء للعمل الجمعوي، ارتياد الملاهي ومقاهي الانترنت ونوادي الرياضة...
- عزوف مبعثه عوامل موضوعية: تفشي ظاهرة الأمية والفقر، التهميش والعوائق الجغرافية وكذلك طبيعة أسلوب الاقتراع وما يرتبط به تعقيدات.
- عزوف لا مبال: ناتج عن نفور من العملية السياسية ككل وعدم وجود أي اهتمام لا بالشأن الانتخابي ولا بالشأن الحزبي، وهذا

[51]- مصطفى محسن، المشاركة السياسية وآفاق التحول الديمقراطي في المغرب المعاصر: نحو قراءة سوسيولوجية نقدية للأبعاد والدلالات، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 17 شتاء 2008، 12.

[52] - المرجع نفسه أعلاه.

النوع من العزوف له بواعثه السيكولوجية والسوسيولوجية التي تجعله مختلفا عن الأنماط الأخرى. والتي تتداخل في بينها وتنتظم في إطار متشابك تبادلي ومعقد، الشيء الذي يدفعنا ضرورة البحث عن مضامينها ودلالاتها السياسية والاجتماعية.

ذلك أن ظاهرة العزوف الانتخابي والبحث في اتجاهاتها وتقديم اقتراحات للتخفيف من حدتها لا يجد صداه، إلا من خلال الوقوف عند الدلالة البالغة التي يمكن استنباطها من هذا المناخ السياسي الموسوم بهذا العزوف، والذي أصبح اليوم يشكل ناقوس خطر منذر بأزمة في الديمقراطية التمثيلية وفي مصداقية الانتخابات إجمالا. حيث أن هجر المواطنين المطرد لصناديق الاقتراع ولاية ولاية، هو دليل على تجريدهم من السياسة أو من التسيس، وهو واقع يجعلنا أمام مجتمع مستقيل ومقال من المشاركة في اللعبة السياسية غير مسؤول عنها وغير مدرك لتبعاتها وقيمها ونجاعتها الاجتماعية[53].

وقد ساهمت كذلك حالة الانفصال الجماهيري الذي أصبحت تعيشه لأحزاب حاليا، وكذا ضعف التواصل السياسي، الذي يتمظهر من خلال الضعف الجذري لعملية التأطير السياسي واستقطاب الجماهير وتشجيعهم عل العمل السياسي، فالأحزاب السياسية بالمغرب أصبحت شغلها الشاغل هو الحصول عل أكبر مقاعد نيابية التي تخولها الولوج إلى الحكومة، بدل التجذر في أوساط الجماهير والاستماع إلى نبض الشارع ورؤيته للمشهد السياسي وتوجهاته وبالتالي ضعف التواصل مع هذه الجماهير. فأمام هذه الوضعية الحزبية الحرجة والفاقدة لدورها الحقيقي في التأطير والتعبئة والتنظيم، فإنها تعطينا تفسيرا واضحا عن فقدان الثقة في الأحزاب وتبرر بذلك سلوك العزوف الانتخابي.

كما أن غياب ثقافة سياسية حداثية عند الأحزاب مكرسة للقيم الايجابية ومدعاة للتنشئة السياسية، من خلال التربية على مبادئ المواطنة الحقة وروح المسؤولية والديمقراطية واحترام ثوابتها، فأغلب الأحزاب ارتبط ظهورها بالفعل الانتخابي فقط في مواسم الانتخابات، فقد أعطت انطباعا كبيرا لدى المواطنين أن ممارسة العمل الحزبي وارتباطه بالظاهرة الانتخابية ماهو إلا فرصة لوصول المتحايلين على القانون ، وليست وسيلة من أجل إذكاء العمل السياسي وربطه بمقومات ديمقراطية فعالة تمكن من وصول الأكفاء والنزهاء إلى مراكز القرار[54].

ويقر الباحث محمد الحاضي أن نسبية التسيس الضعيف بمغرب الأمس تجد قوتها وهالتها الاعتبارية اليوم، ذلك أن التسيس بالأمس برأيه كان نوعا وليس درجة. أي كان نوعا مقرونا بالعدو، الخصم السياسي، الدولتي، الطبقي الواضح، ومقرونا أيضا بالمحاكمات الصورية والاعتقالات العشوائية والإضرابات القطاعية.

[53] - مصطفى محسن، المشاركة السياسية وآفاق التحول الديمقراطي في المغرب المعاصر: نحو قراءة سوسيولوجية نقدية للأبعاد والدلالات، مرجع سابق، ص13.

[54] - مصطفى بن عكاشة، العزوف الانتخابي وطبيعة إنتاج النخب المحلية: دراسة ميدانية لمدينة الناظور، ضمن مؤلف جماعي (الاستحقاقات الانتخابية بالمغرب: مقاربات لفهم الانتخابات الجماعية والجهوية للرابع من شتنبر 2015)، سلسلة الكتب الجماعية، مركز مغرب، الرباط، 2016، ص 384.

وكان نوعا كذلك مقرونا بالحزبية المناضلة بالجريدة وبالنقابة وبالتجمع وبالثقافة.

أما على مستوى الدرجة فليس من المعقول الادعاء بارتفاع تسييسها ذلك أن السياسة بالأمس كانت طاغية على التسيس، إذ يؤكد الباحث أن الخوف من السياسة في زمن الرصاص هو الذي ولد الانطباع السابق والحالي بحضورها القوي في ضعف الثقافة السياسية وبالتالي ضعف المشاركة السياسية[55].

وأمام غياب تنمية سياسية حقيقية تنطلق من التربية على المشاركة في تدبير الشأن العام، سيساهم بشكل كبير في انتشار التفكير الأناني المبني على الاعتقاد بأن تغيير حياة الآخرين وتحسينها أمر لا يهمه، وإذا كان يهمه فليس بالدرجة الأولى، فلا أحد يفكر في الإدلاء بصوته من أجل تغيير دال لشروطه الحياتية.

كما أن المغرب اليوم يتعرض اليوم لمجموعة من التحولات الثقافية والقيمية، ويواجه إشكالات وتحديات جديدة كالتقدم التكنولوجي المتسارع، وجود متغيرات أخلاقية، وعولمة السوق، ظهور الوعي البيئي، وانتشار الأوبئة.[56].... هذه العوامل كلها أصبحت تخضع السياسات الوطنية للهيمنة والتبعية للنظام العولمي، وبالتالي صعوبة تجاوزها للمشاكل والتحديات التي تواجها الأمر الذي يكرس نوعا من اللامبالاة بالسياسة وعدم جدوى الفعل الحزبي إن لم يكن له دور على الأقل في المساهمة في تغيير واقع الحال.

ثانيا: ظاهرة الاحتجاجات والمظاهرات

تصاعد ظاهرة الاحتجاجات بالمغرب ضمن سياق اقليمي ودولي عربي، ساهمت فيه وسائل التواصل الاجتماعي حيث اعتبرت الفضاء الوحيد الذي استطاع أن ينمي هذه الحركات الاحتجاجية ويقوي شرارتها[57]، حيث جاءت أحداث سنة 2011 لتبرز ذلك التطور الحقيقي الذي حدث على مستوى شكل ونوع الحركات الاحتجاجية ومضمونها ومجالها، حيث مثلت حركة 20 فبراير وما تلاها من احتجاجات بمنطقة الريف وبمناطق أخرى في المغرب سنة 2016، اضافة إلى مقاطعة منتوجات لثلاث شركات كبرى في المغرب، كشركة سنطرال و سيدي علي للمياه وافريقيا للمحروقات سنة 2018، حيث شكلت هذه الاحتياجات إحدى المشاهد السلمية التي أظهرت الخلل البنيوي الذي يمس المؤسسات السياسية بالمغرب، ذلك أن صدارة المشهد الاحتجاجي التغييري لم يكن من نصيب الوسائط السياسية كالأحزاب السياسية[58]، التي تضاربت مواقفها في حراك

[55] - محمد الحاضي، التعددية السياسية بالمغرب من الأمس إلى محك الانتقال الديمقراطي، التنوخي للطباعة والنشر، الرباط، الطبعة الأولى 2010، ص 93 و94.

[56] - محمد منار، الانتخابات بالمغرب: ثبات في الوظائف وتغير في السمات، دار أبي رقراق ، الرباط، الطبعة الأولى 2011، ص 347.

[57] - محمد السعدي، الحراك العربي: أزمة الوسائط وبزوغ ثقافة للتغيير، انظر الموقع الالكتروني: تمت زيارة هذا الموقع في: 2022/08/12 / http://www.philadelphia.edu.jo/arts/17th/day_three/session_ten/sadi.doc

[58] - جوهر الجموسي.، الافتراضي والثورة: مكانة الانترنت في نشأة مجتمع مدني عربي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى ، سنة 2016، ص 58.

الريف بين مؤيد ومعارض ومشكك في أهداف الحراك.

فإذا كانت أدوار هذه الأحزاب ترتبط دستوريا بمدى قدرتها على تنزيل مضامين الدستور في التأطير والوساطة، ومنه تدبير الشأن العام والمساهمة في التعبير عن ارادة المواطنين، فإن تراجعها السلبي عن مواكبة الوثيقة الدستورية التي اضطلعت الوظائف الحزبية ، يعبر في الظاهر عن مظاهر ضعف الرابط الاجتماعي، كما أن تداعيات محاربة فيروس كورونا وما تلاها من أحداث عالمية كالحرب الروسية الأوكرانية اضافة إلى التغيرات المناخية والبيئية، قد خلفت بذلك آثارا عميقة مست علاقة الدولة بالمواطن، وكشفت في العمق عن قصور قدرتها في مواجهة أخطار هذه التداعيات، كما عبرت أيضا عن هشاشة مستوى الثقة الذي يتجلى من الناحية السياسية في أزمة العلاقات القديمة التي محورها الأعيان وأطر الوساطة التقليديين، بالإضافة إلى تشتت الحقل السياسي فضلا عن تنامي معدلات البطالة في صفوف شباب حضاري متعلم مشحون بحملات سيكولوجية تنظر إلى السياسة نظرة سلبية[59].

خلاصة:

تعتبر الثقة السياسية عامل رئيسي لشيوع الاستقرار والشرعية في أي نظام سياسي لأي دولة، لذا فإن المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي يسعى النظام السياسي إلى تطويرها، تعد من أهم العوامل المؤثرة في الثقة الجماهيرية للمؤسسات السياسية، وهي بذلك أمر ضروري لحسن سير النظام السياسي لأنها تعبر عن ارتياح المواطنين، لنواتج هذه المؤسسات وأداءاتها السياسية ومدى تحقيقها لمطالب هؤلاء المواطنين.

فالثقة السياسية هي مفهوم أنتروبوثقافي ومن مرتكزات العقد الاجتماعي والسياسي، الذي بات يربط الفاعل السياسي بالشعب أفرادا ومؤسسات، فإذا كانت السياسة هي فن تدبير الممكن ، فإن كل فعل اجتماعي في جوهره هو فعل سياسي، لذلك تتطلب عملية بناء الثقة السياسية تعزيز العلاقة بين المواطن ومؤسساته السياسية حتى تتمكن هذه الأخيرة من إيفاء بالتزاماتها لتلبية احتياجات المواطنين بجودة وكفاءة عالية، وهو ما يجعلها خطوة جوهرية في منظومة بناء الثقة السياسية، حيث إن انتماء المواطن وولائه لنظامه يبقى مرهونا بتحقيق هذه الاحتياجات، بالإضافة إلى ان المواطن يتطلع إلى تلك الوعود التي إن لم يتحقق الكثير منها تخلق أزمة ثقة سياسية، والتي تفرز مجموعة من المظاهر الدالة على عمقه هذه الأزمة حيث تتجلى في الاضرابات والاعتصامات، وظاهرتي العزوف السياسي والانتخابي فهي إذن، تعكس حالة من ضعف الثقة السياسية لدى المواطن.

وعلى هذا الأساس فإن استمرار الوضع القائم المبني في جوهره على السلطوية حسب أحمد الشراك، جعل مستوى الثقة في تدني، فهو ينمو

[59]- الحبيب استاتي زين الدين، الممارسة الاحتجاجية بالمغرب: دينامية الصراع والتحول، مجلة عمران، العدد 19/5، شتاء 2017، ص 159.

بين الاستبداد المغلق والشعب مثل كائن حي، كما هو الشأن بالنسبة لفقدان هذه الثقة في ظل الاستبداد المفتوح والأحزاب السياسية من جهة والشعب من جهة أخرى، الذي قد يصل إلى مرحلة الانتفاض خصوصا عندما يفقد الشعب الثقة حتى في الأحزاب المعارضة، والتي لاحظ أنها هي الأخرى تواطئت أو دخلت في مسلسل الانقلاب على إرادة الشعوب وحقوقها سواء فوق الطاولة أو تحتها وهذا هو الأخطر. وهذا ما يؤشر على التراجع المستمر للثقة ليس فقط للمؤسسات السياسية وإنما هو نفور من المشاركة السياسية ومن حالة التسييس ككل.

لائحة المراجع:

المراجع بالعربية:

-دستور 2011.

وفاء علي داود، الثقة السياسية بين المواطن والحكومة وتداعيات قيام الثورات الاسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2014.

مقال حول الثقافة سياسية في:
http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AB%D9%82%D8%A9

حباسي خالد، الثقافة السياسية في الفكر الاجتماعي المعاص، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، العدد (10) مارس 2015.

عبد الغفار رشاد محمد، الثقافة السياسية، الثابث والمتغيير: دراسة استطلاعية، الخرطوم: مطبعة الحديثة، 1991.

حسن علوان، اشكالية بناء ثقافة المشاركة في الوطن العربي، طبعة 1، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2009.

سعد حسين الشهاب، الثقافة السياسية والانتخابات في الأردن 1989-2013، مجلة دراسات، العلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد 43، العدد2، سنة 2016. [1]-عبد اللطيف حسني، الأحزاب سليلة الحركة الوطنية: مرض الفصام بين التصور والممارسة، مجلة وجهة نظر، عدد مزدوج 36-37، 2008.

خالد الناصري، "عن ظاهرة الانشقاقات الحزبية: مساءلة حزب التقدم والاشتراكية"، مجلة وجهة نظر، العدد الثاني، شتاء 1999. انظر مقال لمحمد الطوزي حول موضوع: قانون الانشقاقات الحزبية في المغرب، انظر الموقع الالكتروني :

http://www.accademia-arabic.com

سارة فايز، الأحزاب والقوى السياسية في المغرب، المغرب الأقصى: رياض الريس للكتب والنشر، 1990.

محمد الطوزي، " قانون الانشقاقات الحزبية في المغرب،" انظر الموقع الالكتروني : http://www.accademia-arabic.com

نور الدين الزاهي، الزاوية والحزب: الاسلام والسياسة في المجتمع المغربي، افريقيا الشرق، الطبعة الثانية، 2003.

محمد شقير، ماهية الحزب السياسي، المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي، العدد 11-12، سنة 1990، افريقيا الشرق، الدار البيضاء.

محمد معتصم، مختصر النظرية العامة للقانون الدستوري والمؤسسات السياسية، منشورات ازيس، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 1992.

سعيد نكاوي، المشهد الحزبي بالمغرب بين التحالف والانشقاق، دار نشر المعرفة، الرباط، 2003.

- مصطفى بنشريف، الترحال السياسي وأثره على الانتداب الانتخابي في التشريع والقضاء، مقال منشور في الموقع الإلكتروني: http://m.marocdroit.com تمت زيارة الموقع في: 2022/10/15.

محمد شقير، أصول الظاهرة الحزبية بالمغرب، المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي، العدد 11-12، السنة 1990.

بلقيس منصور، الاحزاب السياسية والتحول الديمقراطي: دراسة تطبيقية على اليمن وبلاد أخرى، أنظر الموقع الالكتروني:
https://books.google.co.ma/books?id=md4qDwAAQBAJ&pg=PT291&dq

محمد شقير، الحزب المغربي وأزمة التنظيم السياسي، المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي، العدد 11-12، السنة 1990.

فريد المريني، التحديث في التاريخ السياسي والاجتماعي المغربي، دراسة سوسيولوجية تاريخية، أفريقيا الشرق، سنة 2015.

يونس برادة، الاشكالية الانتخابية بالمغرب: مقاربة أسس الحكم وتجاذبات المسار الانتخابي، مركز دراسات الوحدة العربية،.

عبد الإله السطي، الإقصاء السياسي والإجتماعي، مدخل لفهم سلوك الإمتناع الانتخابي بالمغرب، ضمن مؤلف جماعي: السلوك الانتخابي بالمغرب، سلسلة الشرق، العدد الأول سنة 2009.

مصطفى محسن، المشاركة السياسية وآفاق التحول الديمقراطي في المغرب المعاصر: نحو قراءة سوسيولوجية نقدية للأبعاد والدلالات، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 17 شتاء 2008.

مصطفى بن عكاشة، العزوف الانتخابي وطبيعة إنتاج النخب المحلية: دراسة ميدانية لمدينة الناظور، ضمن مؤلف جماعي (الاستحقاقات الانتخابية بالمغرب: مقاربات لفهم الانتخابات الجماعية والجهوية للرابع من شتنبر 2015)، سلسلة الكتب الجماعية، مركز مغرب، الرباط، 2016.

محمد الحاضي، التعددية السياسية بالمغرب من الأمس إلى محك الانتقال الديمقراطي، التنوخي للطباعة والنشر، الرباط، الطبعة الأولى 2010.

محمد منار، الانتخابات بالمغرب: ثبات في الوظائف وتغير في السمات، دار أبي رقراق ، الرباط، الطبعة الأولى 2011.

- محمد السعدي، الحراك العربي: أزمة الوسائط وبزوغ ثقافة للتغيير، انظر الموقع الالكتروني: تمت زيارة هذا الموقع في: 2022/08/12
http://www.philadelphia.edu.jo/arts/17th/day_three/session_ten/sadi.doc/

المراجع الأجنبية:

sylvie riland, la qualité au XXL siècle vers le management de la confidence/ préface : olivier peyrat, paris :2014.

Perik Blind, « Building trust in the twenty- first centry », Review of cliterature qnd imerging issus, november, 2006.

-Kennith newton, « Trust, social capital, civil society, and democracy, international political science association, london,02-2001.

-Flaurien le bouter, « formes et fonctions de la confiance dans la société moderne » (http:///www.implication philosophiques.org/actualité/une/formes-et fonctions-de-la confiance-dans-la-société-moderne/ 24-06-2016. Paris.

William Mishler et Richard Rose « What are the political consequences of trust?" ?" A test of culturel and institutional theories in Russia, university of Arizona, university strathclyde, scotland, 2005.

Jean crete, rejean pelletier et jerome couture, « Political trust, vafues performance and media, A canada profile » 6th MBSA national conferance, departement of political science, laval university,Quebec (canada), 2007.

Paul magni berton, démocraties libérales (le pouvoir des citoyens dans les pays européens), Paris : économiques 2012.

Alain Tourine : le retour de l'acteur,Paris, Fayard, 1984.

مجلة القانون و المجتمع
العدد السابع / اكتوبر 2022